



جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة الثالث

العام الدراسي: 2025-2026

المادة: التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة

عنوان المحاضرة: الدولة العثمانية والحرب العالمية الاولى

المحاضر: م. د. حميد فارس حسن

الايميل الجامعي الرسمي: almosawee.hameed@tu.edu.iq

حينما نشبت الحرب العالمية الأولى في 28 ايلول 1914م، كانت الدولة العثمانية تحت حكم جمعية الاتحاد والترقي بزعامة أنور باشا وزير الحربية (الدفاع)، وجمال باشا وزير البحرية، وطلعت باشا وزير الداخلية، وقد تباينت الآراء بشأن الموقف من الحرب؛ فقد رغب العسكريون في دخول الحرب الى جانب المانيا بحكم العلاقة القوية التي تربط الضباط الاتراك بالألمان اذ ان العديد منهم قد تدربوا على يد الضباط الالمان كما ان الجيش العثماني كان يحصل على الأسلحة والذخيرة من المانيا. في حين ايد أبناء الطبقة المثقفة دخول الحرب الى جانب الحلفاء ذلك ان جُلَّهُم كانوا قد درسوا في إنجلترا وفرنسا وتشبعوا بثقافتهم. اما عامة الناس فقد رأوا ضرورة ان تلتزم بلادهم الحياد في الحرب لعجز بلادهم من الناحية الاقتصادية والعسكرية على قتال الدول الأوروبية القوية والمتقدمة.

الا انه في النهاية كانت الغلبة لرأي المؤسسة العسكرية حيث دخلت الدولة العثمانية الحرب في 4^ت عام 1914 الى جانب المانيا بموجب الاتفاقية السرية المبرمة بينهما في 2 آب 1914 والمعروفة تاريخيا بـ(الحلف العثماني الألماني).

وكانت الأسباب التي أدت الى دخول الحرب هي:

- 1- رغبة الدولة العثمانية في التحرر من الوصاية الأجنبية والتخلص من الامتيازات التي فرضتها الدول الأوروبية عليها.
- 2- التقارب العثماني الألماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في المجالين العسكري والاقتصادي واعجاب الضباط الاتراك بالألمان والاعتقاد بأنهم المنتصرون في الحرب.
- 3- لم تكن لألمانيا أطماع استعمارية معلنة في أراضي الدولة العثمانية بخلاف الدول الأوروبية الأخرى التي كانت تخطط لتقسيمها والتدخل فيها.
- 4- الوعود الألمانية للاتراك بتمكينهم من استعادة الأراضي التي كانت قد فقدتها في شمال افريقيا والقوقاز وتركستان.

الا ان نتائج الحرب النهائية لم تكن متطابقة مع حسابات العسكر فقد توالى خسائر الجيش العثماني وخسرت الكثير من ممتلكاتها في البلقان ومنطقة الشرق الأوسط، واخذت الجيوش العثمانية تلقي سلاحها وبدأ الحلفاء باحتلال اسطنبول ومعظم الولايات العثمانية في تشرين ثاني 1918م.

بدأ الاتراك يشكلون جمعيات وطنية أطلق عليها اسم جمعيات الدفاع عن الحقوق كان هدفها مقاومة المحتلين والحصول على الاستقلال، واضطر السلطان محمد وحيد الدين (محمد السادس) الذي تولى العرش بعد اخيه محمد الخامس في 30 تموز عام 1918 على توقيع قرار تسريح اعداد كبيرة من الجيش العثماني، وفي ايار عام 1919 ارسلت الحكومة العثمانية (امير لواء) مصطفى كمال، الذي كان قد برز كقائد خلال المعارك التي خاضها العثمانيون ضد الحلفاء وانتصاره فيها، الى الاناضول كقائد عام للجيش في ارضروم وسيواس، الا انه اعلن، حال وصوله اليها، عدم اعترافه بهزيمة العثمانيين ورفضه قمع مقاومة الاتراك، وقام بمراسلة قادة الوحدات العسكرية الاخرى داعيا الى رفض قرارات السلطان بسبب استسلامه للحلفاء مما دفع الأخير الى اعتبار مصطفى كمال خارجا عن القانون، في الوقت الذي التف حوله الوطنيون وعدوه قائدا لهم.

الاضاع السياسية والعسكرية في تركيا بعد الحرب العالمية الاولى حتى عام 1920

كانت الهزيمة في الحرب العالمية الاولى، واحتلال جزء من البلاد، وتسريح الجيش، وتهاون السلطان محمد السادس مع دول الاحتلال، وافلاس الحكومة العثمانية قد أدت الى اندلاع المقاومة الوطنية بعدما ايقن الوطنيون الاتراك ان التحرر الوطني لا يمكن تحقيقه الا من خلال المقاومة

الشعبية التي يجب ان تكون منظمة في أطر سياسية ومؤسسية وليست مجرد حركة شعبية ، لذلك ، وفي اعقاب احتلال اليونانيون مدينة ازمير، أنشأت جمعية (الدفاع عن الاناضول والروملي) التي حملت السلاح بوجه المحتلين وقام مصطفى كمال باستدعاء بعض القادة العسكريين ، واخذ يعد العدة لعقد مؤتمر وطني في ارضروم يكون ممثلا عن الامة التركية، بعدما اصبح البرلمان في اسطنبول مغلوبا على امره بسبب سيطرة قوات الاحتلال على المدنية، وقد طلب مصطفى كمال من الجنرال كاظم بكير، بصفته قائد جيش ديار بكر ان يدعوا القادة العسكريين ومندوبين من مناطق ارضروم لحضور المؤتمر الذي انعقد في (23تموز-7 اب 1919). مما دفع السلطان محمد السادس الى عزل مصطفى كمال من القيادة وجرده من رتبته العسكرية، وحكم عليه بالإعدام، وأخطر جميع السلطات المدنية والعسكرية في الاناضول بعدم طاعة أوامره. .

وفي 4 أيلول 1919م عقد مؤتمر سيواس الذي دعا الى انقاذ البلاد من خطر التقسيم وقرر ان الاراضي الداخلة ضمن الحدود التركية غير قابلة للتجزئة ولا يمكن سلخها تحت اي ظروف، وطلب عدم الانصياع لأوامر السلطان محمد السادس الذي عدوه اداة طيعة بيد البريطانيين والفرنسيين لا سيما بعد ان اتبع سياسة الاستسلام اتجاه الحلفاء الذين لم يلتزموا ببند هدنة مودروس.

انتخب مصطفى كمال بالإجماع رئيسا للمؤتمر، وقد رفض الأخير بشدة مطالبات فريق من المندوبين بانتداب امريكي على تركيا الذين رأوا عدم القدرة على مجابهة بريطانيا لوحدهم. كما انتخب المندوبون لجنة تنفيذية برئاسة مصطفى كمال تتولى اعمال الحكومة المؤقتة المستقلة بديلا لحكومة إستانبول، وطلبوا من السلطان عزل (صهره) الدامادا فريد باشا من رئاسة الوزراء. وطلب الى جميع القادة العسكريين عزل الاناضول عن العاصمة (اسطنبول) وقطع المواصلات السلكية واللاسلكية معها وتحويل جميع الضرائب والايادات والمراسلات الحكومية اليه (مصطفى كمال) مباشرة في سيواس وطرد جميع الموظفين المدنيين الموالين للحكومة المركزية من مناصبهم واحلال اشخاص موثوق بهم محلهم. مما اجبر السلطان على الاستجابة لذلك بعزل الدامادا فريد باشا وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عضو مجلس الاعيان علي رضا باشا الذي تظاهر بتعاطفه مع الحركة الوطنية.

وفي 1ك1 1919 جرت انتخابات المجلس الوطني في جو من الضغط والتزوير اللذين مارستهما حكومة إستانبول لإسقاط المرشحين الوطنيين، الا انهم فازوا رغم ذلك كله بأكثرية المقاعد (116مقعد من 175 مقعد) وانتخب مصطفى كمال نائبا عن ارضروم.

وإزاء ذلك وجه ممثلو الحلفاء مذكرة الى السلطان طالبه فيها بإقالة وزير الحربية ورئيس الاركان العامة للجيش بحجة انهما ساعدا مرشحي الحركة الوطنية في الانتخابات. كما جرت حملات اعدام على يد الحلفاء للمتهمين بالانتماء الى فرق الانصار والمنظمات الثورية ضد الاحتلال ، واستسلم السلطان نهائيا لرغبات الحلفاء اذ أعاد الداماد فريد باشا الى رئاسة الوزراء المعروف بعوائه للحركة

الوطنية ، والذي مارس سياسة البطش والاعدام لأعضاء الحركة الوطنية بمساعدة الجمعيات الرجعية ك(جمعية اصدقاء الانكليز ولجنة انقاذ الخلافة وجمعية حراس النظام)، وكذلك حل مجلس النواب القديم في 11 نيسان عام 1920 ، وجاءت تلك الاجراءات بمثابة اطلاق يد وزارة الداماد فريد باشا في سياستها الموالية للحلفاء والمناهضة للحركة الوطنية .

كان احتلال الحلفاء لإسطنبول والارهاب الذي مارسوه قد ادى الى انفجار الغضب الشعبي فنظمت اجتماعات ومظاهرات جماهيرية تحت شعار (الموت للمحتلين) وأخذت تتألف في القرى والمدن لجان للدفاع عن تركيا وشكلت فصائل مسلحة لمقاومة المحتل. وفي اعقاب انعقاد مؤتمر الصلح في باريس 1919م لوضع تسويات لما بعد الحرب فرضت على الدولة العثمانية معاهدة سيفر وأرغموا رئيس حكومة الداماد فريد باشا على توقيعها في 10 اب 1920، التي عدت بمثابة (حكم الإعدام) على تركيا لما احتوته من بنود كبلت تركيا بقيود كبيرة جدا، وما ان نشرت في الصحف الرسمية حتى عمت البلاد موجة سخط شعبي، وقد هرع الناس من شتى انحاء البلاد للتطوع في صفوف الجيش الوطني للقتال والمقاومة وألف مصطفى كمال حكومة (سلامة وطنية) ادخل فيها فوزي جاقماق وزيرا للحربية، وعدنان اديوار وزيرا للداخلية وسامي بكير وزيرا للخارجية، كما عين عصمت انيونو رئيسا لهيئة اركان الحرب، ووضع مصطفى كمال خطة لأنقاذ الوطن من الاحتلال قضت بالتخلص اولا من الخطر الداخلي المتمثل بحركات التمرد الكردية والأرمنية والقوات الموالية للسلطان، تمهيدا لمواجهة الخطر الخارجي، وهو ما تم له في النهاية حيث حقق مصطفى كمال انتصارات كبيرة على قوات السلطان وقوات الحلفاء.

المراجع المعتمدة في اعداد المحاضرة

- 1- حسن عوض كريم علي، موقف الدولة العثمانية من الحرب العالمية الأولى ونتائجه، مجلة جامعة شندي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، آذار 2022.
- 2- د. احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران، الأردن، 2011.
- 3- خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، العارف للمطبوعات، بيروت، 2015.